40 مقعداً تنتظر ممثليها

المنظمات تحذر من التفاف فنية الحوار على مشاركتها

< حذرت عدد من قيادات منظمات المجتمع المدني من عدم الشفافية في اختيار اللجنة الفنية لممثلي المنظمات والاتحادات والنقابات في مؤتمر الحوار.

مؤكدين في أحاديث لـ«الميثاق» أن أي تلاعب أو إغفال للنقابات والاتحادات والمنظمات الكبيرة والفاعلة سيدفع بالمجتمع المدني الى اسماع صوته للعالم.. مشيرين الى أنه قد تم ظلم المنظمات المدنية بتحديد (٤٠) مقعداً لها في المؤتمر في بداية الأمر.. لهذا فلن تتجاوزهم.

ولفتت هذه القيادات المدنية الى أنها لن تسمح مطلقاً بمخالفة المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤-٢٠٥١) أو أي مساعٍ للانفراد بتحديد معالم وملامح مستقبل اليمنيين.

استطلاع: عبدالكريم المدي

الالتفاف مرفوض

< في البداية تحدث الشيخ محمد محمد بشير - رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي - قائلاً:

- لقد حرصنا كل الحرص على التحلي بالصبر والسعي لإنجاح المبادرة الخليجية وإخراج البلد من محنته وتجاوزنا ما لحق بنا من إقصاء تمثل أولاً بعدم إشراك المجتمع المدني الذي يعد أكبر من الاحزاب وأوسع في اللجنة الفنية للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني وتجاوزنا ايضاً مسألة النسبة الصغيرة جداً والتي حددت لنا بـ(٤٠) مقعداً، وتجاوزنا بعض الثغرات المخالفة للمبادرة الخليجية في شروط اللجنة الفنية التي وضعتها لمشاركة الاتحادات والنقابات والمنظمات والشباب والمرأة.. لكن من هذه اللحظة أؤكد للجميع أننا لن نقبل أي التفاف أو إقصاء قد يطالنا فيما يخص اختيار ممثلي المنظمات والاتحادات والنقابات التي تقدمت بطلبات المشاركة في الحوار..

مؤكداً أنهم في حالة اجتماعات متواصلة مع عدد كبير من الاتحادات والنقابات والمنظمات وحتى التكوينات الشبابية، وأنه في حال ما يتضح لهم أن اختيار المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني تم بناءً على معايير أخرى وضغوطات خارجة عن المنطق والحقيقة وإقصاء من يستحق وإحلال من لا يستحق مكانه فسوف يعملون بكل الوسائل القانونية والسلمية لإسقاط اللجنة الفنية للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني ومقاضاتها.

ودعا النقابي محمد بشير كل الاتحادات والنقابات والمنظمات الى التفاعل مع إعلان اللجنة الفنية وإرسال طلبات المشاركة بناءً على المعايير والشروط التي حددتها..

نحن المعنيون بالمستقبل

< وقال: نحن نثق تمام الثقة بأن الشروط التي وُضعت تنطبق على الاتحادات والنقابات المعروفة على مستوى الساحة الوطنية، ورغم كل المحاولات لإخراجها عن سياق القانون والمبادرة والواقع، الا أنها ومع كل هذا تنطبق علينا، وبالتالي فإن أية محاولة غير شفافة تتم في اللجنة الفنية وذلك في آلية اختيار المنظمات والاتحادات والنقابات سوف تقابل بالرفض القاطع منا وبالخروج للشارع.

مشيراً الى أن المنظمات المدنية هم المعنيون بمستقبل اليمن وبالدولة المدنية الحديثة ومؤتمر الحوار الوطني وقضايا ومطالب الشارع اليمني الذي يمثلونه.

مطالب بالشفافية وبعض الشروط مخالفة للمبادرة

الشفافية في الاختيار

< من جانبه قال الاخ محمد عوض سعيد -نائب رئيس الاتحاد السمكي - أمين عام المنظمة اليمنية باللجان الشعبية:

- الشروط التي وضعتها اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني واعتمدتها في إعلانها تنطبق علينا وعلى كل المنظمات والاتحادات والنقابات المعروفة والكبيرة، ونحن من جانبنا سواء في الاتحاد السمكي أو اللجان الشعبية سنتقدم بطلبات المشاركة وفقاً لذلك.. لكن ما نتمناه هو الشفافية في اختيار المتقدمين .. وأن تتمتع اللجنة بالشفافية والحياد، وإذا ما حصل أي التفاف أو تلاعب فسوف نتصدى له بالطرق السلمية والقانونية.

القانون والشارع

< وقال: من المعلوم ان الهدف من مؤتمر الحوار الوطني هو الخروج بدستور يقبل به الشعب اليمني، ومن أهم ما سيخرج به هذا الدستور هو نظام الحكم والتأسيس للدولة المدنية.

وهذه الاهداف والمخرجات نحن المعنيون بها.. ورغم أن الحصة المحددة لنا قليلة الا أننا سنشارك في مؤتمر الحوار الوطني، وندفع باتجاه التوافق وإنجاح المبادرة.. وأي خروج عن ذلك من قبل اللجنة الفنية أو الأحزاب المهيمنة على اللجنة وعلى الحكومة فسوف نواجهه بأدواتنا القانونية والدستورية والسلمية.

نأمل حياد اللجنة

مضيفاً: نأمل أن يكون المشرفون على طلبات التقدم من قبل المجتمع المدني محايدين ويتعاملون مع كل الطلبات بحياد ومسؤولية ونزاهة.

مشيراً الى أنهم يدفعون باتجاه السلام والوفاق والدولة المدنية الحديثة وتعزيز كل قيم المحبة والتسامح والوفاق وانصاف أصحاب المطالب المشروعة والحقوق المنتهكة سواء في جنوب الوطن أو شماله.

< وقال: إذا لم يتم مشاركة ممثلي المجتمع المدني من اتحادات ونقابات ومنظمات فاعلة وكبيرة ومعروفة والتي تمثل بالفعل شرائح المجتمع وكل بيت في اليمن، فهذه انتكاسة كبيرة للوفاق وللجنة الفنية وللحوار الوطني.

ومعلوم أننا المعنيون بالحوار وبالاستقرار وبمستقبل اليمن، لهذا يفترض مشاركتنا في صناعة القرار والمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.. حيث إن أهم مقومات الدولة المدنية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار وفي الحوار، ما يحتم أن تكون التكوينات الثلاث «المنظمات، الشباب، المرأة» متواجدة بقوة في مؤتمر الحوار وما نعنيه هنا بهذه التكوينات هي التكوينات الحقيقية والموجودة في الساحة والتي تتصف بالنشاط والشمول والشرعية والفاعلية.

مشيراً الى أن ما سيُطرح في مؤتمر الحوار الوطني بل وما يمثل أحد أهم أهدافه هو الحوكمة التي تعني أن يتم الاستماع لأصوات المعنيين والفقراء والمستفيدين من ذلك وليس إبعادهم.

خلق الثغرات

< الحقوقي والنقابي/ عبدالله الجبري - رئيس النقابة العامة للخدمات عضو قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن - قال:

- في الحقيقة لم تكن معايير وشروط اللجنة الفنية حيال مشاركة المجتمع المدني والشباب والمرأة موفقة، كما أن المحاولات والمماطلة كانت واضحة من قبل اللجنة الفنية والتي كانت ترمي لخلق ثغرات وتبني شروط مخالفة للقانون وللمبادرة الخليجية ولقراري مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤-٢٠٥١).. هذه الاجراءات كانت غير مشجّعة على نجاح المؤتمر الوطني وغير مشجعة على إيجاد ثقة بين اللجنة الفنية والمجتمع المدني، لكن ومع هذا سنتقدم بطلبات المشاركة في مؤتمر الحوار، ورغم أن الحصة المحددة لنا والمتمثلة بـ«٤٠» مقعداً ظالمة وغير منطقية، لكن ما نحذر منه أن أي محاولات قد تحدث في اللجنة الفنية تتعلق بالاختيار لمنظمات صغيرة وغير معروفة وترك المنظمات والنقابات والاتحادات.. إذا حدث هذا - لا سمح الله- سوف نخرج للشارع ونعتصم ونتظاهر ونُسمع كل رعاة المبادرة والاتحاد الاوروبي والمجتمع الاقليمي صوتنا ونثق بأنه سيكون صوتاً عالياً، والشعب اليمني والعقلاء والحريصون على مصلحة اليمن وأمنه استقراره سوف يكونون معنا.

مؤسسات المجتمع المدني ظلت مقارنة بنسب الشباب والمرأة

نثق باللجنة

وأضاف: قبل أن تحدث أية خطوة أو محاولة من هذا القبيل، مازلنا نعلق على الاخوة في اللجنة الفنية الأمل ونثق بحيادهم ونعتقد أنهم يقدرون مسؤولياتهم والظرف الذي يمر به الوطن ويعملون بكل شفافية ويعاملون المنظمات المدنية والاتحادات والنقابات وتكوينات الشباب والمرأة بعين واحدة وعلى أنهم يمنيون ويتم تطبيق المعايير والشروط التي حددوها في اللجنة الفنية على اختيار المنظمات والتكوينات التي أشرت إليها في مؤتمر الحوار الوطني، كما نرجو أن يكون هناك صرامة ورقابة حقيقية في مسألة أخذ وجمع طلبات المتقدمين للمشاركة سواء الفاكسات أو الايميلات وغيرها، وقد سمعنا أن مكتب الأمم المتحدة هو الذي سيتلقى هذه الطلبات ونتمنى أن يكون عند حسن الظن.

الابتزاز باسم الدين

عدنان المقطري

من وقت لآخر يتفنن باحثو السلطة في تزييف الوعي باستغلال الدين للوصول الى اهدافهم وما حدث مع ثورات ما تسمى بالربيع العربي من الاستخدام الانتهازي للشريعة السمحاء تحت القواعد الشرعية المستلهمة من صراع الفتنة الاولى بعد وفاة الرسول الاعظم عليه الصلاة والسلام في الصراع على السلطة بين معاوية وعلي بن ابي طالب (رضي الله عنهما) في قضيه التحكيم ورفع المصاحف على أسنة الرماح كنوع من استخدام الدين كغطاء للوصول للسلطة .

اذاً.. تغييب العقل العربي والابتزاز الديني الرخيص للشعوب المجهلة هو الواقع الابرز في محاولة ترسيخ المبادئ والقيم الهلامية التي يتم اعادة تشكيلها بحسب المصالح والمآرب لقيادات ادمنت الاستحواذ على المال والسلطة برداء الدين وتعمل على تفصيله بحسب المقاس الذي يحدده رجال القبيلة وكهنة الدين ممن أدمنوا مجالسة ومخالطة الحاكم.

ولعل الشاهد على ذلك ما حدث من القفز على موجة الازمة والقفز على منصتها من قبل تلك القوي متزامناً مع كمّ الفتاوى الدينية التي تمنحهم مشروعية المشاركة ومن ثم الاستحواذ والأسلمة لمطالب الشباب ثم الاقصاء واستخدام السلاح الفتاك ضد الآخر وهو التكفير وكان لهم فعلاً ما أرادوه في مصر وتونس.

فبعد ان اخذوا الثورة باسم الدين اكملوا ما تبقى من اهدافهم بالسلطان بمفهوما السلطوي او المعنى اللفظي اي القوة..

هذا ما فتح شهية تلك الجماعات في بلادنا التي اصطدمت بواقع مغاير بعد ان استحوذوا على المنصة وادعوا حصرية الثورة المزعومة عليهم، وهاهم اليوم يطبقون القاعدة الفقهية الانتفاعية (ما لم يؤخذ بالقرآن يؤخذ بالسلطان) .. فنراهم اليوم يستعينون بقوة القبيلة والجناح العسكري للاخوان لتنفيذ مخططهم تحت غطاء استكمال ما يسمونه بأهداف الثورة وما يسمى المجلس الأعلى لقيادة الثورة يرافق ذلك حملة اعلامية رهيبة ضد الرئيس عبدربه منصور هادي وقوى الحداثة والتنوير ودعاة الدولة المدنية التي أفتوا بكفرها ومخالفتها للشريعة الإسلامية .

إن ما يجري اليوم من تمرد على الأخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية -ومحاولة الابتزاز وعسكرة تعز وحملة التشويه ضد المحافظ شوقي ما هو إلا استكمال لمخطط واضح للوصول للسلطة عبر القوة بعد ان فشلوا في الوصول إليها عبر التخفي خلف الشريعة السمحاء البريئة مما يفعلون، وانكشاف الأقنعة الزائفة وفقدانهم ثقة الشارع وشباب الثورة فانتهجوا طريق القوة التي حتماً سيفشلون بها أمام وعي الشعب ..

وزير بريطاني يحذّر من خطورة نفاد الوقت المحدّد في المبادرة الخليجية

حذّر وزير الدولة في وزارة التنمية الدولية البريطانية آلان دنكان من خطورة نفاد الوقت المحدّد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية لإنجاز مهام التحوّل السياسي في اليمن، وفي مقدّمتها إعادة توحيد وبناء مؤسستي الجيش والأمن وعقد مؤتمر الحوار الوطني ومعالجة مظالم الجنوب وقضية صعدة بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والأمنية والخدمية الأخرى.

وجاء حديث الوزير البريطاني خلال مؤتمر أكاديمي دولي أقيم في جامعة لندن لبحث آخر الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتحديات الجمة التي لا تزال تعترض عملية التغيير السياسي في اليمن.

وقال دنكان إنه "لم يبق سوى ١٢ شهراً على موعد الانتخابات الرئاسية كما حدّدتها المبادرة الخليجية، وبين يومنا هذا وذلك الاستحقاق هناك أسس كثيرة يجب توفيرها، والتحضيرات المطلوبة للانتخابات لإحراز تقدم حقيقي في هذه العملية يجب أن تنجز في غضون الأشهر الستة المقبلة إذا أراد القادة اليمنيون الوفاء بتعهّداتهم لشعبهم".

وشارك في أعمال المؤتمر وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وعدد من الخبراء والأكاديميين من جامعات مختلفة حول العالم وذلك برعاية من الجمعية البريطانية اليمنية والمعهد الدولي لدراسات الشرق الأوسط.

سيارة مدير القطاع تدهس ثلاثة موظفين

يمن هاوس يؤكدون استمرار اعتصامهم حتى الاستجابة لمطالبهم المشروعة

< جرح ثلاثة من موظفي قطاع يمن هاوس للمنشآت الجاهزة والآثاث- أحد قطاعات المؤسسة الاقتصادية اليمنية- أحدهم اصابته خطيرة عندما قفزت سيارة مدير عام القطاع وصدمت بوابة القطاع بغرض الهروب من الموظفين الذين حاولوا ايقافه للتفاوض معه بشأن مطالبهم الحقوقية التي لم يتم الاستجابة لها، ما أدى إلى دهس ثلاثة موظفين هم محمد السريحي وهلال الآنسي ومحمد حزام الحديدي.

واعتبر موظفو يمن هاوس في بيان ما قام به مدير القطاع بأنه سابقة خطيرة تستوجب المساءلة القانونية، محملين مدير عام المؤسسة الاقتصادية المسئولية الكاملة جراء ما يتعرضون له من تعسف واضطهاد.. وأكدوا استمرارهم في الاعتصام حتى يتم الاستجابة لمطالبهم.

وكانت نقابة الموظفين المدنيين بالمؤسسة استنكرت في بيان رفض قيادات القطاع البدء في تنفيذ الاتفاق الذي تم مع القيادات النقابية وقيادة المؤسسة لتحقيق مطالب موظفي القطاع المشروعة وحل جميع مشاكلهم فور رفعهم للاعتصام المفتوح الذي كانوا أقاموه في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي.

وأشارت النقابة إلى أن ذلك يفضح رغبة إدارة القطاع بالاستمرار في اتباع السياسات الخاطئة ورفض توجيهات المدير العام والتي انعكست سلباً على القطاع وباتت تهدده بالشلل التام.

بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا.. بقايا..

الشيخ صغير بن عزيز لـ«الميثاق.. بقية

وانتقد بن عزيز الاشتراطات التي وصفها بالعدمية من قبل بعض قيادات الأحزاب التي تطالب بترك الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر العمل السياسي كون ذلك مخالفاً للمبادرة الخليجية والقرار الأممي المتعلق بحل الأزمة السياسية في اليمن.

مذكراً أن الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الموتمر تخلى عن السلطة من أجل حقن دماء اليمنيين وتجنيب اليمن ويلات الانقسام.

أبو حليقة لـ «الميثاق».. بقية

وأضاف «مع قناعتنا بأن مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كان يفترض أن يكون من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلا أن اتّخاذ المشترك مواقف مسبقة منه كان أمراً غير مبرّر باعتبار أن مشروع القانون قابل للتعديل والتشذيب والإضافة والشطب، كما أن المشروع بحد ذاته يمثل تأصيلاً للمصالحة الوطنية والتسامح ويقود إلى خلق ثقة بين أطراف العمل السياسي وفي نفس الوقت يعالج الحقوق والانتهاكات التي حدثت خلال الأزمة السياسية».

وقال رئيس اللجنة الدستورية بمجلس النوّاب إن المشترك كان يتوقع من المؤتمر وحلفائه معارضة المشروع، لكن حصل العكس تماماً، وجاءت المعارضة من قبل المشترك، ومع أن لنا في المؤتمر رؤية حول بعض النصوص الواردة في مشروع القانون إلا أن التزام المؤتمر من الناحية السياسية والقانونية والأدبية ينبع من كون رئيس الجمهورية هو الذي أحال مشروع القانون للبرلمان وفقاً للمبادرة الخليجية وتعاملنا مع الدستور والقانون بهذا الجانب وذلك بعد أن حصل خلاف في مجلس الوزراء حوله- الأمر الذي دفع الحكومة إلى إحالته لرئيس الجمهورية بحسب الصلاحيات المخوّلة له في المبادرة الخليجية التي أصّلت هذا المبدأ بأن الرئيس هو المرجع لحسم أي خلاف ينشب في الحكومة أو البرلمان.

ولفت أبو حليقة إلى أنه إذا كان للمشترك ملاحظات حول الفترة الزمنية لسريان هذا القانون فإن المشروع بشكل عام لم يحجب أو يمنع أي جهة من أن تتقدّم بأي دعوة ضرر من أي شخص تأثرت حقوقه إلى القضاء وبأي فترة كانت والقضاء في كل الأحوال هو صاحب الولاية العامة في أي دعوة تقدّم إليه، بمعنى أن الحقوق مكفولة لأي متضرّر كان.

وأكّد أبو حليقة «إننا ملتزمون بالتوافق ولن نتضرّر من اتّخاذ القرار حول هذا الموضوع، وإلا فالأخ الرئيس وفقاً لصلاحياته المخوّلة له بالمبادرة الخليجية هو المرجع للفصل في أي خلاف».

محلي حجة يقر مقاضاة وزير المالية

حجة «الميثاق» :

قرر المجلس المحلي بمحافظة حجة في اجتماعه الاستثنائي امس رفع دعوى قضائية في المحكمة الادارية ضد وزير المالية صخر الوجيه القاضي بتعيين مدير عام مكتب المالية كمخالفة لقانون السلطة المحلية.. وعدم التعامل مع اية قرارات او تعيينات مركزية قادمة مالم تكن بالتشاور او اللجوء الى السلطة المحلية بالمحافظة والتشاور معها.

كما قرر اتخاذ اجراءات تصعيدية ازاء حالة الرفض من قبل وزير المالية بشأن توجيهات رئيس الجمهورية بشأن الخطة الاستثنائية التي قدمتها المحافظة والخاصة بعدد من المشكلات والقضايا في المحافظة.

وفي الاجتماع الذي ترأسه امين عام المجلس المحلي بالمحافظة تم منح مدير امن المحافظة مهلة شهر لضبط الحالة الامنية وتقديم المطلوبين امنياً للمحاكمة.

وخرج الاجتماع ببيان عبروا فيه عن استنكارهم لتعامل وزير المالية بذلك الشكل العدائي مع توجيهات رئيس الجمهورية ومطلب ابناء حجة مؤكدين ان ذلك التعامل جريمة يعاقب عليها القانون وتندرج ضمن جرائم عرقلة سير العمل.

محذرين في ذات الوقت من نفاد صبر أبناء المحافظة أمام معوقات التنمية فيها.

تعرض مدير الشؤون المالية لهيئة الطيران لمحاولة اغتيال

نجا مدير الشؤون المالية في الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد نبيل النوبي، من محاولة اغتيال يوم السبت في العاصمة صنعاء من قبل شخصين مجهولين.

وقال النوبي في تصريح خاص لـ وكالة "خبر" للأنباء، انه تعرض لمطاردة عندما كان عائدا إلى منزله ظهر اليوم السبت من قبل سيارة مجهولة"، مشيرا إلى انه حاول تجاهلها الا ان قائد السيارة قام بالاصطدام المتعمد بسيارته في الشارع المجاور للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في محاولة لإعاقة سيرهم.

وأضاف النوبي: "عند توقفنا نتيجة الاصطدام، حاول سائق السيارة الأخرى الاعتداء عليّ بالطعن غير ان تجمع المواطنين وتواجد السائق الخاص بي حال دون وصول الطعنة إلى صدري، لتستقر في صدر سائقي الخاص الذي يتواجد الآن في العناية المركزة في المستشفى العسكري بصنعاء".

وأكد عدم معرفته بالجناة الذين فرا بعد ارتكابهما الجريمة إلى مكان مجهول، نافيا ان يكون له أي عداوات مع احد، وإنما العملية كانت محاولة اغتيال.

وكانت العاصمة صنعاء وعدد من المدن اليمنية شهدت خلال العام الماضي عدداً من عمليات اغتيال طالت ضباط أمن وقادة عسكريين، استخدمت في أغلبها دراجات نارية ومسدسات كاتمة للصوت، الا ان هذه العملية تعد الأولى التي تستخدم السلاح الأبيض "الجنبية" وسيارة خاصة وسيلة لذلك.